

إيران : الموقع الجغرافي والتطلعات الجيوبولتيكية الجديدة في منطقة الخليج العربي مع إشارة خاصة للعراق

م.د. بشار محمد عويد

كلية الآداب/ جامعة بغداد/ قسم الجغرافية

المستخلص:

يعد الموقع الجغرافي عنصر مهم من العناصر الطبيعية المؤثرة في قوة الدولة ، لذلك جاءت الدراسة للبحث في طبيعة التوجهات الإيرانية في ضوء موقعها الجيوبولتيكي ، وكيف استغلت إيران هذه الأهمية في موقعها سيما بعد عام ٢٠٠٣ بعد ان توفرت لها بيئة سياسية (اقليمية، ودولية) مناسبة . واشتملت الدراسة على عدة محاور منها الأهمية الجيوبولتيكي لموقع إيران لاسيما اهميتها بالنسبة الى دول حلف شمال الاطلسي والولايات المتحدة على وجه التحديد .

ثم دور إيران في منطقة الشرق الاوسط في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية ،اذ ان ما حدث في السنوات الاخيرة قد غير معادلة توازن القوى في المنطقة لصالح إيران سيما بعد انهيار الانظمة العربية المناوئة لتوجهات إيران في المنطقة والمأزق الذي تعرضت له جيوش الولايات المتحدة في العراق وافغانستان على ان ذلك قد فسح مجالاً واسعاً لتدخل إيران بقوة في شؤون دول منطقة الخليج العربي والعراق بشكل خاص متخذة من العراق نقطة انطلاق باتجاه خلق مجال حيوي لها في معظم دول المنطقة، ثم السياسة الإيرانية تجاه العراق التي اتخذت اوجه واشكالا عديدة منها :السياسة الاقتصادية والمائية والبحرية والنفطية (ثم خرجت الدراسة في ضوء المعلومات وتحليلها الى جملة من الاستنتاجات كانت اهمها هي ان لا يتوقع ان تترك إيران العراق تحت أي ظرف من الظروف لعمق مصالحها فيه لاسيما وان العراق قد أصبح الرئة التي تتنفس منها إيران بسبب الضغوطات الاقتصادية الأمريكية عليها .

المقدمة :

لاشك في أن الموقع الجغرافي لأي مركب سياسي غالبا ما يكون له النصيب الأكبر في التأثير في وجهة الدولة وتحديد سلوكها السياسي، ولما كانت دراسة الموقع الجغرافي احد أهم موضوعات الجغرافية السياسية وأكثر أفكارها ديناميكية بسبب تغير قيمته وأهميته الجيوبولتيكية عبر الزمن ، فان متابعة تحليل تداخل حالات الثبات والتغير في أهمية الموقع الجغرافي هي من أسس الجغرافية السياسية .

وبما ان الجغرافية السياسية في بحث مستمر عن وجهات نظر جديدة لوصف وتحليل مؤثرات الموقع الجغرافي من الناحية الإستراتيجية وعن الطرق التي بواسطتها يستطيع الإنسان تسخير ذلك الموقع لإغراض السياسة الخارجية ولأهداف الإستراتيجية ، لذا جاء هذا البحث ليحاول

الكشف عن دور الموقع الجغرافي لإيران في رسم توجهاتها الخارجية نحو دول الخليج والعراق بشكل خاص في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية الجديدة .

مشكلة البحث:

يشكل الموقع الجغرافي المحور الذي تدور حوله سياسة إيران في المنطقة والعراق بشكل خاص وجاء البحث كمحاولة لفهم واقع السياسة الإيرانية الحالية التي مثلت نقطة تحول وانعطافة تاريخية في تاريخ العلاقات السياسة بين البلدين .

فرضية البحث:

تنتقل فرضية البحث من رؤيا مفادها ان إيران تحاول ان تستثمر ميزة الموقع الجغرافي لها بعد أن شعرت ان بإمكانها ان تلعب دورا سياسيا جديدا في منطقة الخليج العربي والعراق بشكل خاص سيما بعد الاحتلال الامريكي للعراق لعام ٢٠٠٣ ومن ثم تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية بالاعتماد على موقعها الجيوبولوتيكي المجاور للعراق.

هدف البحث :

تهدف الدراسة الى إبراز اثر الموقع الجغرافي لإيران في الدور الجديد الذي تتطلع فيه في العراق وبعض من دول الخليج العربي لاسيما بعد تغيير نظام الحكم في العراق وبعد ان دخلت الولايات المتحدة كمتغير جديد اثر في وجهة إيران الجيوبولوتيكية .

الاهمية الجيوبولوتيكية لموقع ايران الجغرافي:

تعد إيران من الدول التي تتمتع بموقع جغرافي هام على المستوى الإقليمي والدولي فهي تشرف بسواحل طويلة على مسطحات مائية مهمة هي (الخليج العربي، خليج عمان، البحر العربي، بحر قزوين) وتفرض هيمنتها على أهم مضيق استراتيجي في العالم (مضيق هرمز) ذي الأهمية الاقتصادية ولموقع إيران المتوسط بين نطاق نفوذ دولتين عظيمتين (المملكة المتحدة، الاتحاد السوفيتي) خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية أهمية إستراتيجية خاصة مما جعلها منطقة تنافس شديد بينها ، كذلك كانت تستخدمها قوات الحلفاء كمنطقة لإيصال الإمدادات للاتحاد السوفيتي السابق أثناء مقاومة الغزو الألماني خلال الحرب العالمية الثانية.^(١)

وبحكم موقع إيران الجغرافي القريب من الكتلة الروسية نجد هذا ينعكس على عمق العلاقات بينها وبين روسيا التي أصبحت فيما بعد الشريك السياسي الأقوى، لاسيما بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام (١٩٧٩) وما نتج عنها من تعزيز العلاقات بينهما بهدف صيانة كيانهما السياسي وحماية امن إيران القومي من اي أخطار خارجية او داخلية من خلال التحالف

الاستراتيجي مع قوة خارجية فعالة تستطيع ان تقدم العون والدعم العسكري والاقتصادي لتطوير اقتصادهم الضعيف مستثمرين من اجل ذلك القيمة الإستراتيجية لموقع بلادهم الجغرافي.^(٢)

إن إيران تقع غرب آسيا بين دائرتي 29° ، 40° شمالاً ، وخطي طول 40° ، 63° شرقاً وقد انعكس هذا الموقع على تنوع البيئات فيها فقد اعتبرت ارض التقابلات العظيمة فهناك الأدغال الاستوائية بالقرب من بحر قزوين وهناك أيضاً مناخ البحر المتوسط في وديان الأنهار في الجنوب الغربي ، ولقد أظهرت هذه الاختلافات ثقافات مختلفة ، كما أن الجبال جعلت الاتصال بينهما صعباً وعلى حين يخضع غرب إيران لتأثير بلاد النهرين واليونان فإننا نجد شرق إيران يخضع لتأثير الهند بل ولتأثير الصين، وهكذا تقف إيران باختصار بمثابة الجسر الجغرافي والتاريخي الذي يربط بين الشرق والغرب^(٣) لوقوعها على طرق المواصلات البرية والبحرية بين أوروبا وAsia خريطة (١). كما ان ثلثي نفط الخليج يمر عبر مياهاها الإقليمية عبر مضيق هرمز الذي يشكل اخطر واهم الممرات المائية في العالم حيث تمر عبر المضيق ناقلة نفط كل ثمان دقائق ويقدر مجموع ما تحمله الناقلات بحوالي (١٩) مليون برميل من النفط يوميا أي ما يشكل ٤٠% من تجارة النفط العالمية ، كما ويمر عبر المضيق ١٢% من النفط الذي تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية^(٤)، فموقعها البحري هذا يمنحها السيطرة والتحكم في وصول الصادرات النفطية إلى اكبر دول العالم قوة (الولايات المتحدة ، بريطانيا، الصين ، اليابان، كوريا الجنوبية).

خريطة (١) الموقع الجغرافي لإيران



كما برزت الأهمية الاستراتيجية لموقع إيران من خلال قربها او وقوعها من بحر قزوين احد زوايا الشرق الأوسط تلك المنطقة التي تمتلك الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية الهائلة اذ تقدر احتياطات نفط بحر قزوين بنحو (٢٠٠) مليار برميل وهو ما يوازي خمسة أضعاف الاحتياطي الموجود في الولايات المتحدة بل وتشير توقعات أخرى إلى أن الاحتياطي الموجود في هذه المنطقة قد يزيد عن ٢٠٠٠ مليار برميل وهو ما يجعلها ثاني اكبر احتياطي للنفط والغاز الطبيعي في العالم بعد منطقة الخليج العربي ، وقد وصف المعهد الأمريكي للنفط منطقة بحر قزوين بأنها منطقة تعد مصدرا هاما وجوهريا خارج الشرق الأوسط، والتي تجعل من دولة كالولايات المتحدة أن تزيد الاهتمام بها ومتابعتها إلى جانب اهتمامها في الخليج العربي والتي يمكن أن تمثل كتلة اقتصادية بامتدادها . ولعل أكثر ما يربب الولايات المتحدة الأمريكية هو سعي إيران إلى امتلاك الأسلحة غير التقليدية عبر المضي في بناء برنامجها النووي مما يشكل ذلك تهديدا لمصالحها في المنطقة.^(٥)

ومما تقدم يمكن تلخيص أهمية الموقع الجغرافي بالنسبة إلى دول حلف شمال الأطلسي بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص بما يأتي :

١. إيران بموقعها الجغرافي الأكثر خطورة وتهديدا للمصالح الغربية في منطقة الخليج العربي، ومعبرا إلى العراق وسوريا ولاتصالها في حزب الله في لبنان والذي يهدد امن إسرائيل.
٢. تعد إيران الجسر البري المهم إلى روسيا للوصول إلى المياه الدفينة في الخليج العربي والبحر العربي والمحيط الهندي.
٣. سيطرة إيران على مضيق هرمز على رأس الخليج العربي المتحكم في تدفق النفط إلى الدول الكبرى وقد لوحث إيران مرات عديدة بغلق هذا المنفذ في حالة تعرضها لهجوم أمريكي .
٤. خشية الولايات المتحدة من تطور العلاقات الإيرانية الروسية من علاقات تعاون في مجال الطاقة إلى تحالف ثنائي مما قد يتيح الفرصة إلى جعل البلدين على الطريق نحو تشكيل محور عالمي .

ومن الاستراتيجيات المتتابعة التي تسعى الولايات إلى اتخاذها خشية من موقع إيران الجيوستراتيجي هي قوس النار الذي فرضته من خلال احتلالهم أفغانستان ومن ثم العراق، وتواجد قواعدها في السعودية والكويت وقطر وتركيا وزيادة الدعم العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي ويبدو أنها فكرة مستوحاة من النظرية الماكدونية ، فقد بلغت قيمة صادرات الأسلحة الأمريكية للكويت والأمارات في عام (٢٠٠٩) (٣,٨) مليار دولار و(٣,٤) مليار دولار على التوالي.^(٦) وفي أيلول (٢٠١٠) أعلن في الولايات المتحدة أن الإدارة الأمريكية وقعت صفقة تسليح تاريخية مع السعودية لكونها الكبرى من نوعها من حيث القيمة المالية ، حيث قدرت ب(٦٠) مليار دولار مع إمكانية تضمينها عقدا إضافيا ليصبح إجمالي المبلغ (٩٠) مليار دولار وهذا رقم لم تبلغه أي صفقة أخرى بين الولايات المتحدة ودولة أجنبية.^(٧) وفي إطار الحديث عن موقع إيران الجغرافي بالنسبة إلى دول الجوار وتحليل أطوال الحدود معها فقد اكتسب موقعها أهمية استراتيجية بفعل اشتراكها مع (٧) دول جدول (١).

جدول (١) أطوال الحدود البرية لإيران مع دول الجوار الجغرافي

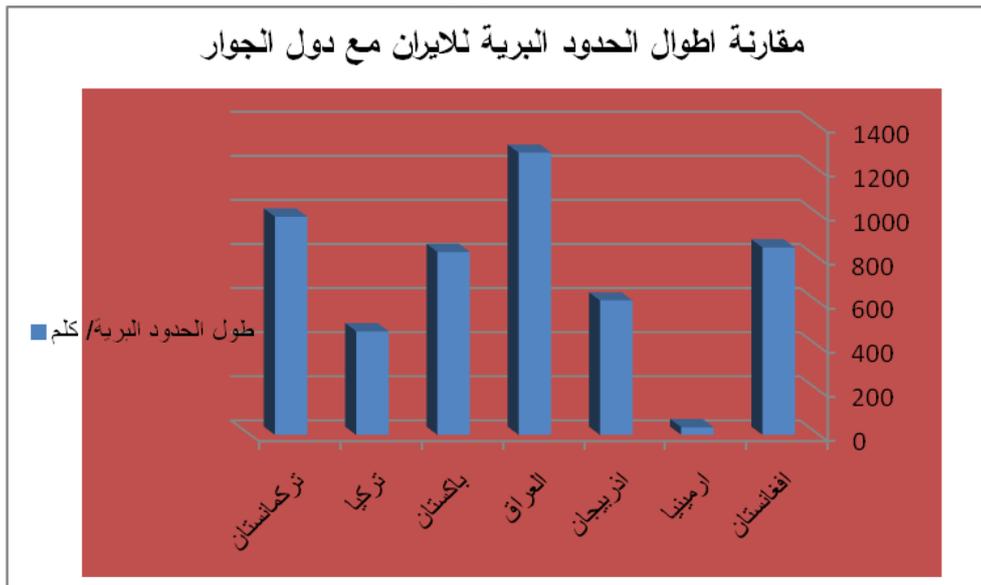
الدول المجاورة	طول الحدود البرية/كم	طول الحدود البحرية/ كم	النسبة %
أفغانستان	٨٥٠	-	١١,٠٣
أرمينيا	٣٥	-	٠,٤
أذربيجان	٦١٠	-	٧,٩
العراق	١٢٨٠	-	١٦,٦
باكستان	٨٣٠	-	١٠,٧

٦,٠٩	-	٤٧٠	تركيا
١٢,٨	-	٩٩٠	تركمانستان
٢٤,٦	١٩٠٠	-	إيران - الخليج العربي خليج عمان
٩,٦	٧٤٠	-	إيران - بحر قزوين
%١٠٠	٢٦٤٠	٥٠٦٥	المجموع

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على :

عبد الكريم حميد بريهي، تقييم الوزن السياسي لإيران في ضوء مقومات الموقع والمساحة، مجلة دراسات إيرانية، العدد (٣)، جامعة البصرة، ٢٠٠١، ص ٧^(٨)

شكل (١)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (١)

ومن الجدول (١) والشكل (١) يتضح إن مجموع أطول الحدود البرية لإيران مع دول الجوار قد بلغ (٥٠٦٥) احتل العراق النصيب الأكبر منها إذ بلغ طول الحدود معها (١٢٨٠) كلم أي ما نسبته (١٦,٦%) من مجموع أطوال الحدود، لذلك فإن فرص الاحتكاك بينها وبين العراق ربما تكون هي الأكبر بسبب طول تلك الحدود ومن ثم صعوبة السيطرة عليها، ولكن بمعنى معاكس ليست الحدود الأقصر والأكثر استقامة تكون بالضرورة هي الأقوى والأكثر استقراراً فحسب على رأي أنصار المدرسة العضوية في تكوين الدولة لان الخريطة السياسية العالمية قد تزودنا بأمثلة مناقضة تماماً فالحدود الكندية - الأمريكية، من أطول الحدود في العالم تزيد على أربعة آلاف

كلم لكننا لم نشهد مشكلات ونزاعات بين الدولتين فيما يتعلق بحدودهما، ومن ذلك يتضح ان أقوى الحدود وأكثرها استقرارا هو ما قام على حسن العلاقات والجوار والاحترام المتبادل. دور إيران في منطقة الشرق الأوسط في ظل المتغيرات الإقليمية:

شهدت منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ تطورات كبيرة بدءاً من تدخل الولايات المتحدة في احتلال أفغانستان والعراق وانتهاء بثورات الربيع العربي، هذه المتغيرات الإقليمية والأحداث المتسارعة فضلاً عن امتلاك إيران المعطيات الجغرافية الايجابية الطبيعية والبشرية والاقتصادية قد كانت الدافع وراء تنامي الدور الإيراني والبحث عن دور جديد لموقعها الجغرافي في بيئة جيوبولوتيكية جديدة في دول الخليج العربي والعراق، مستفيدة من جملة من المتغيرات الإقليمية والدولية والتي تتمثل بالاتي :

١. المآزق الأمريكي في المنطقة والانتكاسة التي تعرضت لها جيوشها في حربها في أفغانستان والعراق .

٢. تغير بعض الأنظمة العربية الحاكمة بسبب الانقلابات الشعبية وما رافقها من تدهور امني الأمر الذي انعكس سلباً على تماسك المنظومة العربية بين مؤيدي للتغير ورافضين له .

٣. ضعف العراق النسبي بسبب الاحتلال الأمريكي وما سبقه من حصار اقتصادي دام أكثر من عشر سنوات.

٤. التغير النسبي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من سياسة التدخل العسكري في حماية مصالحها إلى سياسة الفوضى الخلاقة والدليل على ذلك إنها لم تدخل عسكرياً في حسم الصراع الدائر في سوريا.

٥. بروز قوة جديدة في المنطقة العربية ، وهي الحركات الدينية المتطرفة والتي تخشى إيران أن تهدد أمنها القومي أو تهدد مصالحها أو أن تقضي على مجالها الحيوي المتمثل في العراق وسوريا ولبنان والبحرين، أو حتى في مصالحها في خوزستان والخليج العربي.

وترتيباً على ما تقدم ترى إيران أن مصالحها وأمنها القومي أمسى ينذر بالخطر و لا يمكن أن يزول ذلك الخطر إلا بإتباع جملة من الاستراتيجيات الآتية :

١. زيادة الإنفاق العسكري الإيراني، فيلاحظ ان ايران قد زادت من انفاقها العسكري من (٥،٤٣٥) مليار دولار في عام ١٩٩٩ الى (٧،٠٤٤) مليار دولار عام ٢٠٠٨ وهذا يأتي في اطار التسابق في التسلح في منطقة الدائرة الخليجية^(٩) ، تحسباً لاي مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية او اسرائيل.

٢. المضي في برنامج التسلح النووي المتمثلة في بناء وتشغيل قاعدة بوشهر النووية والتي تضمن لها حماية أمنها وضمان تنفيذ تطلعاتها الجديدة لتأدية دورها الجديد .
٣. ضمان أكبر قدر ممكن من الدعم والحماية الروسية لإيران.
٤. محاولة الإبقاء على بعض الأنظمة الحاكمة في بعض البلدان العربية والتي ترى فيها إيران حلفاء لهم في العراق وسوريا ولبنان.
٥. دعم قوى المعارضة في البحرين في برنامجهم الانقلابي ، والوقوف بوجه اي محاولة لاتحاد خليجي في المنطقة.

أولاً: السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربي:

تحضي منطقة الخليج العربي بمكانة مهمة في تاريخ الدولة الإيرانية نظراً للتداخل الحضاري واللغوي والثقافي الذي يؤهلها للاضطلاع بدور إقليمي في المنطقة، فضلاً عن موقعها الجغرافي الهام الذي تحتله والذي يمكنها من التحكم في عصب اقتصاديات دول المنطقة وهو الطاقة، ولعل علاقة إيران بدول الخليج العربي تشكل ابرز التفاعلات الإقليمية التي تعكس بوضوح الرغبة الإيرانية في دور إقليمي بارز من خلال إقامة شبكة من المصالح الاقتصادية والثقافية مع تلك الدول تدعم دورها في المقام الأول كهدف غير معلن والذي يستشرف منه هناك رغبة إيرانية في تحقيق الأمن والاستقرار بين ضفتي الخليج العربي^(١٠) ويتضح ذلك في حقبة الرئيس خاتمي حيث العلاقات بين الجانبين شهدت انفراج في أعقاب توليه مقاليد الحكم في إيران عام ١٩٩٩ وهو ما تجلّى في الحضور الخليجي المكثف لقمة طهران عشية حكمه حيث قام وزير الخارجية آنذاك كمال خرازي بزيارة دول الخليج ورفع شعار إزالة التوتر مع العالم لاسيما دول الجوار وانطلاقاً من هذا شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية انفراج ملموس في بعدها السياسي والاقتصادي والأمني، لا سيما مع المملكة العربية السعودية وقد تم توقيع معاهدة تعاون تجاري اقتصادي واستثماري ومهني وعلمي وثقافي عام ١٩٩٩ وتأسست أول لجنة تجارية بين السعودية وإيران في العام ذاته، فضلاً عن اللجنة الاقتصادية المشتركة واللجنة السياسية، واتفاق نقل المواطنين وإعادة افتتاح الخط البحري بينهما (إضافة إلى الكويت التي لها مشروع لنقل المياه من إيران إليها، ووقعت قطر خمس اتفاقيات ومذكرات تفاهم في المجالات الثقافية والفنية مع الجانب الإيراني، والإمارات العربية المتحدة حيث تعد دبي شريك تجاري مهم لإيران كونها المركز الرئيسي لإعادة التصدير الإيراني التي تبلغ أجماليها ١٠٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠، هذا بالإضافة إلى نشاط مجلس العمل الإيراني في دبي والذي يهدف إلى تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين خاصة وان عدد الشركات الإيرانية العاملة في الإمارات قد بلغ

ثلاثة آلاف شركة تعمل في مختلف القطاعات، يضاف ذلك إلى ما شهده قطاع السياحة من تطورات حيث بلغ عدد السائحين الإيرانيين إلى الإمارات ليبلغ (١٥) ألف سائح شهريا، ويضاف إلى ذلك كله ابرز المؤشرات للتقارب الإيراني الخليجي هو توقيع إيران اتفاق امني مع المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠١ تضمنت مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وكذلك التهريب والتعاون في المجال التدريبي والأمني والإنقاذ البحري وتسيير سبل الحجيج للإيرانيين.^(١١)

لكن وبسبب التواجد الأمريكي البريطاني - كمتغير جديد- تراجعت العلاقات الإيرانية العربية بل كان له تداعيات كبيرة على مجمل العلاقات الإقليمية والدولية التي تربط بين دول الخليج والدول المجاورة لاسيما في القضايا السياسية والعسكرية والأمنية ومستقبل علاقاتها الإستراتيجية لاسيما بعد أحداث (٢٠٠٣) إذ إن إيران شعرت إنها مستهدفة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وبالتالي فان تواجد هذه القوات بموافقة خليجية وبدعم لوجستي غير محدود جعل إيران تستنتج أن هناك جبهة واحدة تهدد أمنها واستقرارها تتزعمها الولايات المتحدة وتضم دول الغرب والخليج العربي لاسيما وان الولايات المتحدة لعبت دور التضخيم الإعلامي تجاه إيران والدول العربية لغرض توسيع الهوة وخلق حالة من العداء تكون هي المستفيد الأول والأخير منه إذ إنها أقتعت الدول العربية بفكرة مفادها ان رحيل قوات التحالف يعني بدء مرحلة جديدة من الاحتلال الإيراني واسع النطاق للأرض العربية مستفيدة من حالة العداء التاريخي بين العرب وإيران لاسيما وان الأخيرة ساعية لان تصبح قوة عسكرية ونووية لا تضاهيها قوة في المنطقة مما يعني ان الدول العربية سوف تطلب من قوات التحالف البقاء في الخليج وفق اتفاقيات عسكرية مشتركة الأمر الذي يبرر بقاء هذه القوات بالمياه العربية وهذا الأمر يزيد من مخاوف إيران في ان تنتهج سياسة حذرة في تعاملاتها السياسية والاقتصادية والأمنية مع المنظومة العربية.

ثانيا: السياسة الإيرانية تجاه العراق والتطلعات الجديدة :

إن المتتبع لسياسة إيران تجاه العراق لابد له أن يعرج على أصل العلاقات بين البلدين فقد امتازت العلاقات العراقية- الإيرانية بعد عام ١٩٣٧ بكونها علاقات اعتيادية تحالفية في الغالب، ففي عام ١٩٣٧ وقع العراق وإيران فضلاً عن دول أخرى معاهدة سعد آباد والتي تعني وفاق الشرق الأوسط أو معاهدة عدم اعتداء، لم يستمر عمر هذه المعاهدة إلا خمس سنوات ثم دخل العراق بعدها مع إيران ودول أخرى بحلف بغداد أو حلف (السننوت) عام ١٩٥٥ إلا أن العلاقات

الإيرانية العراقية بعد أن انتهى حلف بغداد مرت بفترات من المد والجزر ، وصفحات من التوتر والاحتراب ، وغطت على هذه العلاقات في أحيان كثيرة صفة الصدام المسلح ومحاولة إحداهما التوسع على حساب الآخر، لاسيما بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، إذ لم تسهم الأنظمة التي تقلدت الحكم في العراق وإيران ببناء علاقات حسن جوار وفتح صفحة جديدة من العلاقات القائمة على مبادئ السلم والنأي عن دعم الجماعات التي كانت تقوض الوضع الأمني الداخلي لكليهما، فأسهم ذلك في إبقاء العلاقات الإيرانية العراقية ضمن دائرة الخلاف والتوتر وعدم تحولها إلى علاقات طبيعية ذات طابع سلمي^(١٢) وبالتالي دخل كل من العراق وإيران في حرب امتدت لثمان سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) عرفت بالحرب العراقية الإيرانية.

بعد أحداث ٢٠٠٣ واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تبنت إيران سياسة جديدة في المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص وذلك نتيجة للقيمة المركبة للعراق (النفطية، الجغرافية، السياسية، المالية) من جانب ولل فراغ الأمني وانتهيار المنظومة الدفاعية، ومن ثم تغير معادلة توازن القوى لصالحها من جانب آخر، إذ حرصت الحكومة الإيرانية على فتح صفحة جديدة من العلاقات وان كانت سياستها يشوبها الغموض أحيانا لاسيما وان الولايات المتحدة قد دخلت كمتغير جديد في علاقتها بالعراق ، فراحت إيران تفتش عن انصب السيناريوهات التي تبدد مخاوفها بشأن تلك العلاقة لاسيما وان أمريكا اتخذت من الأراضي العراقية مسرحا لها قبل خروجها من العراق. واتخذت السياسة الإيرانية أوجه و أشكالاً عديدة منها:

١ السياسة الاقتصادية:

تلعب إيران دوراً هاماً في الاقتصاد العراقي، ووجهتها الرئيسية للتصدير (باستثناء النفط) إن التجارة بين العراق و إيران أحادية الاتجاه في المقام الأول ,حيث سنوات من العقوبات والقنات المتواصل قد جعل العراق يعتمد على البضائع الإيرانية فبحسب التقديرات، فإن التجارة بين البلدين منذ عام ٢٠٠٣ قد نمت بمعدل ٣٠% .وعلى الرغم من عدم وجود معلومات دقيقة حول المجال الحالي للتجارة بين البلدين ,تشير التقديرات بأنها وصلت في العام ٢٠٠٩ إلى (٤) مليار دولار، وقد صرحت كلا الدولتين عن رغبتهما في مضاعفة هذا الرقم. علاوة على ذلك، هناك اثنين من المصارف الإيرانية الضخمة تعمل في العراق، وهناك بضائع إيرانية أغرقت السوق العراقية بدءاً من السيارات الإيرانية الصنع ومروراً بكتل البناء الإسمنتي والمواد الغذائية، كما خصصت إيران مبلغاً مالياً لأعمار مطار النجف لتسهيل وصول عشرات آلاف الزوار الإيرانيين والذين يزورون المدينة كل شهر.^(١٣)

وقد تم توقيع سبع اتفاقيات للتعاون في مجالات الأمن، الرسوم الجمركية، الصناعة، التعليم، البيئة، المواصلات، وتطوير منطقة تجارة حرة قرب الحدود المشتركة لمنطقة البصرة . وفي مارس ٢٠٠٩ زار كلا من الرئيس السابق رفسنجاني ورئيس مجلس الشورى الإسلامي لاريجاني العراق وأكدوا على رغبة إيران بالمساعدة في إعادة إعمار العراق وفي الوقت الذي تلعب فيه إيران دورا مهما في إعادة إعمار العراق ، فقد ساعدت مشاركتها في تعزيز حالة من الاعتمادية بين الدولتين . فمنذ عام ٢٠٠٣ ، وقعت كلا الدولتين سلسلة طويلة من الاتفاقيات الاقتصادية، وقد عينت إيران لجنة خاصة مكلفة بدراسة سبل مواصلة تطوير الروابط الاقتصادية مع العراق وكما يبدو فإن الولايات المتحدة لا تعارض تطوير الروابط الاقتصادية بين إيران و العراق ، وربما ترى ذلك بأنه مساهمة في استقرار العراق ، على الرغم من ذلك يجب عليها أن تتأكد من أن تلك التجارة لا تنتهك العقوبات المفروضة على إيران . في هذا السياق، فقد أفيد بأن تهريب النفط إلى إيران قد ازداد . خاصة من المناطق الكردية، سواء بسبب تكلفتها النقدية المنخفضة أو بسبب الرغبة في الالتفاف على القيود المفروضة على إيران .

أن الموقع الجغرافي سهل لها ممارسة نفوذها على العراق . فعلى سبيل المثال، إيران هي المسؤولة عن جزء كبير من إمدادات الكهرباء العراقية، والتي تعاني من نقص مزمن وبالإضافة إلى ذلك، فقد اتهم العراق إيران (وأيضاً تركيا) بأنهما يضغطان على العراق في حصته من المياه لكي يقوم بطرد مجموعة المعارضة الإيرانية مجاهدي خلق من العراق . ومن أجل تعزيز نفوذها الاقتصادي في العراق، وزادت إيران من عدد ممثليها الدبلوماسيين في العراق حيث فتحت أول قنصلية إيرانية في عام ٢٠٠٣ في كردستان العراق ، وبحلول يونيو ٢٠١٠ ، فتحت إيران قنصلية جديدة لها في النجف، وانضمت إليها قنصليات جديدة تقع في اربيل، كربلاء، البصرة والسليمانية.

ولقد عززت إيران روابطها الاقتصادية والتجارية مع العراق لتحقيق مكاسب مالية وسياسية وبذلك يكون لديها قدرة للتأثير في جيرانها . أما الصادرات العراقية لإيران وتشمل منتجات النفط الخام والمكرر، الكبريت والحديد . حيث ينشط المستثمرون وشركات المقاولات الإيرانية في بغداد، وفي الغالب جنوب العراق وكردستان . إن إغراق العراق بالسلع الاستهلاكية والمنتجات الغذائية الإيرانية الرخيصة والمدعومة، قد أضعف قطاعات الصناعات الخفيفة والزراعة العراقية، حيث ولد الاستياء بين العراقيين.. وكذلك فإن بناء السدود الإيرانية وتحويل مجاري الأنهار التي تغذي المجرى المائي لشط العرب قد قوض أيضاً الزراعة العراقية في الجنوب وأعاق جهود إحياء أهوار العراق وقد قامت إيران بالتلاعب بكمية الكهرباء التي يحتاجها العراق لتلبية احتياجاتها

السياسية ولقد شيدت إيران طريقا سريعا لربط البصرة بالمراكز التجارية الإيرانية على طول الحدود، وتخطط طهران لبناء فرع لبنكها الوطني في بغداد وذلك من أجل تعزيز مكانتها في الاقتصاد العراقي لتلبية احتياجاتها ودعم مشاريعها واستثماراتها. وتعمل إيران على تحسين علاقاتها الاقتصادية مع الحكومة العراقية وتشجيع القطاعين، الحكومي والخاص على المشاركة في عمليات إعادة أعمار العراق. فمع إدارة العراق عن طريق حكومة منتخبة تؤمن بالانفتاح على دول الجوار والعالم تكون التسهيلات في صورة أسواق عند منافذ الحدود المشتركة لتجارة السلع التي يحتاج إليها العراق، والتي يمكن أن تتم عن طريق ممرات الترانزيت في العراق مع التركيز على التنمية الاقتصادية والثقافية في المحافظات المجاورة لإيران، وتشجيع القطاع الخاص العراقي على شراء البضائع من إيران بتقديم اعتمادات مالية بفائدة منخفضة مع خطة للتأمين ضد أخطار حمل البضائع للعراق بواسطة الناقلات الإيرانية، وتفضيل دور القطاع الإيراني للمشاركة في السوق العراقية بتقديم أحدث المعلومات الاقتصادية والسياسية على مواقع الانترنت، وعقد الندوات والجلسات المنظمة للعمل، وتقديم تقارير بحثية دقيقة عن الوضع الاقتصادي والسياسي العراقي وتعمل إيران على التعاون مع المنظمات الدولية والدول المانحة للعراق لتحظى بدور في إعادة بناء العراق وهي تنشط لكي تطرح نفسها كواحدة من الدول المؤثرة في مستقبل العراق من خلال عضويتها في البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بنك التنمية الإسلامي.^(١٤)

وتشير الإحصائيات إلى أن إيران تحولت إلى الشريك التجاري الأول للعراق طمعا في ثرواته واستغلالا لها، ومن المعلوم مدى تأثير النفوذ الاقتصادي لها في الاستحواذ على ولاء شريحة واسعة من الناس كما في أفغانستان ولبنان ومناطق أخرى من العالم العربي. فعلى سبيل المثال اقترحت الحكومة الإيرانية إعطاء العراق ١٠٠ مليون دولار بشرط أن يصرف أغلب المبلغ على البنية التحتية في النجف وكربلاء، وفي ديسمبر ٢٠٠٦ وقعت إيران اتفاقية تتضمن دفع مبلغ مليار دولار للعراق، يصرف جزء منها لدعم ميزانية الحكومة العراقية، لكن الجزء الأكبر يصرف على قطاعات متعددة، تشمل تدريب موظفين عراقيين في إيران في مختلف المجالات. فالعراق يعد بمثابة سوق تجاري ضخم لإيران للحد الذي أصبح فيه العراق يستورد الكهرباء والقمح وحتى بعض المشتقات النفطية من وقود وغاز من إيران. على أية حال، نجحت إيران في توظيف سياستها الاقتصادية داخل العراق، وتمكنت من أن تصبح الشريك الأول في التعامل التجاري معه، فضلا عن أثر ذلك في تغلغلها في إعادة صياغة وهيكلية الاقتصاد العراقي بما يخدم أجندتها ومشروعها.

٢ السياسة المائية:

تعد مشكلة مياه نهري دجلة والفرات واحدة من المشاكل التي تهدد أهم مرتكزات الأمن القومي والوطني خاصة في الأقاليم الجافة وشبه الجافة التي تعتمد على مصادر شحيحة من المياه مثل العراق. فالى جانب تهديد الطبيعة وقحطها بالمياه، تضاف محاولة دول المصادر الخارجية من السيطرة على المياه النابعة منها واستخدامها اقتصادياً وتنمويًا وجيوبولوتيكياً، لتحقيق أهداف إستراتيجية كالهيمنة والسيطرة أو الضغط لتحقيق مكاسب محدودة .

إن سياسة إيران المائية الحالية تعد مؤشراً واضحاً لتوجهات إيران في استثمار موقعها الجغرافي بالشكل الذي يضر بالمصالح العراقية من خلال قطع وتحويل مجاري انهار تنبع من الأراضي الإيرانية وتدخل العراق، فقد قامت إيران بقطع وتحويل مجرى نهر مندلي فتحوّلت هذه المدينة إلى أشباح مدن بعد ما كانت تقع على طريق الحرير ومدينة زراعية مشهورة منذ القدم بمزارع الرمان وإنتاج أنواع نادرة من التمور. ولندارك هذه الكارثة اضطرت وزارة الموارد العراقية ان تأخذ على عاتقها بناء سد (مندلي) في محافظة ديالى ويقع على فرع من فروع نهر حران الذي ينبع من السفوح الغربية لجبال زاكروز ، ربما بإكمال هذا المشروع يساعد على إحياء أراضي شاسعة صالحة للزراعة لا تنقصها إلا المياه.^(١٥)

إن وقوع ما لا يقل عن (٣٦) نهراً تنبع من الأراضي الإيرانية وتتجه نحو العراق والتي من أهمها روافد الزاب الصغير ٢- روافد ديالى ٣- نهر عباس ٤- قره تو ٥- نهر الوند ٦- نهر الكرخة (الكارون). قد أعطى لإيران موقفاً إستراتيجياً قوياً لاسيما بعد عام (٢٠٠٣) سواء فيما يتعلق بمياه روافد دجلة او في استخدام سياستها المائية للضغط على العراق ، ومما يدعم هذا الموقف هو ان ٣٠% من مياه روافد نهر دجلة تنبع من الأراضي الإيرانية وهذا يدعم تطلعات السياسة الإيرانية الخارجية باتجاه علاقات جديدة مع العراق منطلقاً من عامل الضغط المتمثل بتحكمها في موارد مياهها الرئيسية مع ضعف العراق النسبي وارتهاان إرادته السياسية. إذ انخفضت مناسيب المياه المتدفقة في دجلة باتجاه الأراضي العراقية بنسبة (١٥ - ٢٠%)،^(١٦) بسبب نصب إيران لمنشآت مائية على روافدها، منها إنشاء سدين على الزاب الكبير لتوليد الكهرباء ، وإنشاء سدود أخرى على نهر ديالى مما أدى إلى حرمان خانقين من حصتها الطبيعية من المياه الجارية العذبة، كما ان حال السدود على نهر الكرخة ، كنجان ، دويرج ، هو على هذه الشاكلة ايضاً . ومما تقدم يمكن ان نخلص الى ان أتباع هذه السياسة المائية من جانب إيران ستخلق بالنهاية توترات دائمة في المنطقة بسبب تخفيض معدلات المياه الواردة الى العراق وخطورة ذلك على الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

٣ سياستها البحرية

تمتلك إيران حدوداً برية مع العراق يبلغ طولها (١٣٠٠) كم وتمتد هذه الحدود إلى المجال البحري، وتترك إيران عوامل قوتها الجيوبولتيكية في الخليج العربي المتمثلة بالموقع الجغرافي البحري المتميز ومساحتها الكبيرة وثقلها البشري والاقتصادي، وإن موقف إيران من العراق تحكمه الكثير من الاعتبارات السياسية والتاريخية فطالما اعتبرت إيران العراق نداها الرئيس في الخليج العربي، إضافة إلى كونه نقطة الاتصال البري الوحيد أمام إيران بالجانب الغربي من الخليج العربي^(١٧)، وعليه فقد تركز الموقف الإيراني منذ وقت مبكر بالتضييق على الدور العراقي خليجياً، حيث تعتبر إيران منطقة الخليج العربي مجالها الحيوي الذي لا ينازعها فيه أحداً وكان تضييق الإطلاقة العراقية في الخليج العربي أحد مرتكزات الإستراتيجية الإيرانية تجاه العراق، فعلى الرغم من امتداد سواحل إيران لمسافة (١٢٠٠) كم على الخليج العربي وخليج عمان فإنها زاحمت العراق على حقوقه التاريخية والطبيعية في شط العرب وسعت للحصول على امتيازات في مياه النهر في المناطق المقابلة لمينائي المحمرة وعبادان الإيرانيين وبموجب اتفاقية الجزائر لعام (١٩٧٥) فقد حصلت إيران على نصف شط العرب وأصبحت الحدود النهرية في شط العرب تتماشى مع خط التالوك وبذلك خسر العراق سيادته المطلقة على شط العرب الذي يعد المنفذ الثاني صوب الخليج العربي إلى جانب خور عبد الله.^(١٨)

٤ السياسة النفطية:

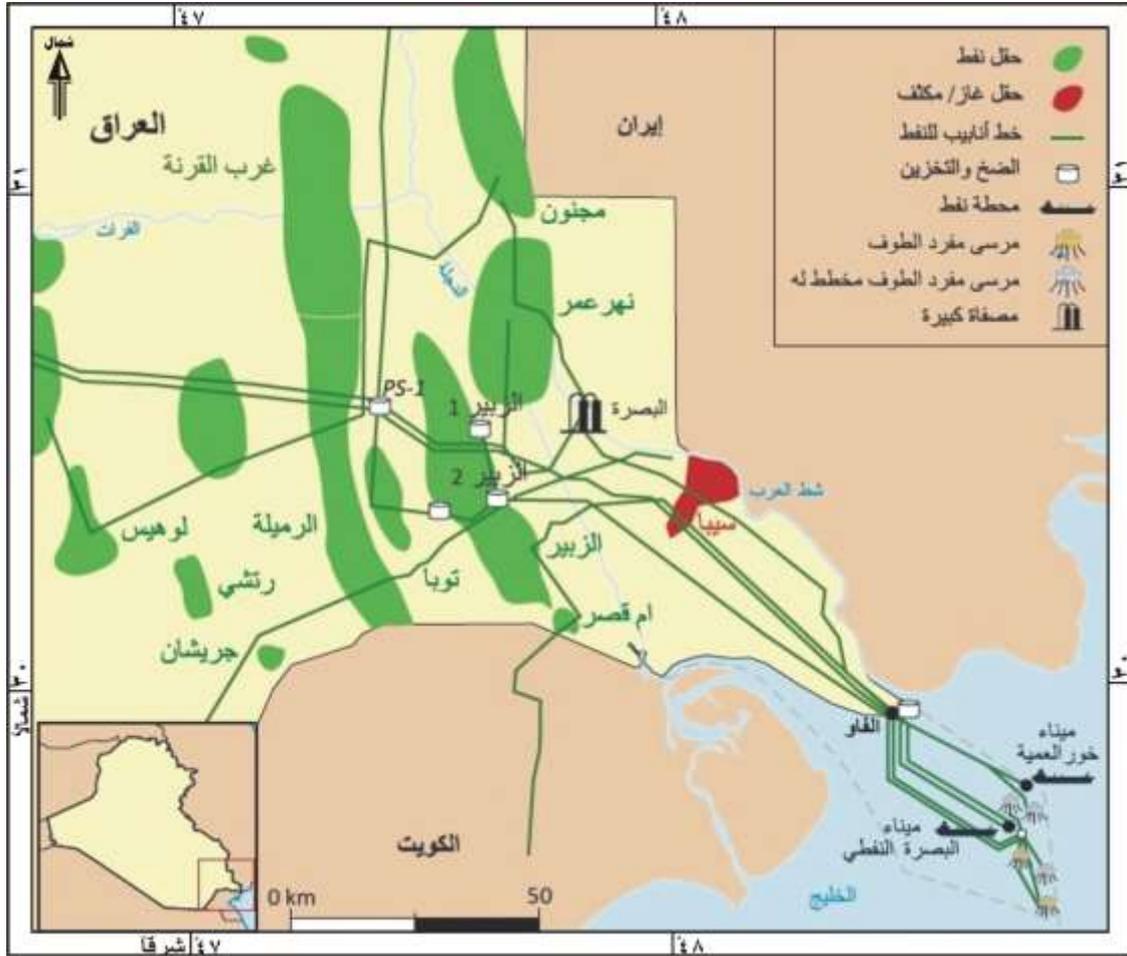
ينتاب كل بلد منتج للنفط في الشرق الأوسط قلق عميق من حقيقة أن النفط عبارة عن مصدر متقلص. ويدرك بالقدر نفسه أن النفط هو تقريباً المصدر الوحيد الذي يملكه. فلا حاجة للقول بأن أول وأكبر شاغل اقتصادي للدول المنتجة للنفط هو مقدار احتياطياتها من النفط، وكيف تستنبط أو تستخرج أعلى سعر ممكن للنفط والحفاظ عليه لمدة طويلة ما أمكن. فضلاً عن تأمين الحماية اللازمة لثروتها النفطية من أي تجاوز أو اعتداء خارجي.

وفي ضوء هذه الأهمية احتل العراق موقعا هاما وأساسيا في أهداف وسياسات إيران عموماً وسياسته النفطية بشكل خاص، وذلك لأسباب عديدة أولها هو موقع إيران الجغرافي القريب من ٨٠% من نفط العراق الذي يتركز في الأجزاء الجنوبية منه، فضلاً عن تكوينات وتراكيب جيولوجية هايدروكربونية مشتركة بين العراق وإيران، كحقول النفط الواسعة والمتقاربة في تلك المناطق مثل حقول مجنون وأبو غراب، فلا يبعد حقل دلهران الإيراني -مثلاً- عن الأراضي العراقية سوى عشرين كيلو متراً. وتسعى إيران إلى الاستحواذ على هذه الحقول المشتركة، على الرغم من مفهوم الحقول المشتركة لا يوجد في مصطلح النفط إنما يمكن أن نطلق عليها الحقول

المتاخمة او المحاذية، اذ استحوذت إيران على بئر الفكة رقم (٤) وهو بئر ذو مكنن نفطي مشترك تقدر طاقته بـ(٣ آلاف برميل يوميا) . ومما يثير الاستغراب ان قضية الآبار النفطية المشتركة بين البلدين لم تثار قبل عام ٢٠٠٣ ، وانما بدا صداها يصدح بعد عام ٢٠٠٣ وأخذت ابعاد سياسية كبيرة ، وأصبحت بؤرة حدودية للتوتر تخدم تارة وتستعر تارة أخرى ويبدو ان إيران على اطلاع بالدراسات التي تشير ان العراق سيصبح طوال الفترة وحتى عام (٢٠٣٥) احد الأعمدة الرئيسية لإنتاج النفط في العالم حيث ان هناك عشر دول فقط في العالم متوقع لها ان تنتج كمية اكبر من النفط مقارنة بعام ٢٠١١ ، النمو في إنتاج العراق من النفط البالغ ٥,٦ برميل في اليوم خلال هذه الفترة أعلى بأكثر من مليوني برميل في اليوم عن إنتاج البرازيل ويساوي ضعف إنتاج كندا^(١٩) فضلا عن ان العراق يمتلك احتياطي نفطي يقدر بـ ١٤٣ مليار برميل وهي خامس اكبر دولة من حيث احتياطات النفط المؤكدة وثاني اكبر دولة من حيث احتياطات النفط التقليدية بعد المملكة العربية السعودية.^(٢٠) وتشير بعض التقارير السرية ان ايران بدأت بحفر ابار نفطية بالقرب من خط الحدود العراقية وهذا ما رصدته قوات حرس الحدود العراقية كما في قاطع ديالى (نفط خانة) وميسان (البزركان)، وبحسب تقرير مركز ستراتفور للابحاث الامريكية تبين ان ايران تهتم على نحو خاص باحتمال زيادة إنتاج النفط في جنوب العراق، فقد شكلت طهران شبكة معقدة لتهريب النفط تسمح لها بالحصول على عائدات معتبرة من الإنتاج النفطي لجنوب العراق، كما تمكنها هذه الأموال من الاحتفاظ بنفوذها في المنطقة في الوقت الذي تدافع فيه عن نفسها في وجه عقوبات أكثر صرامة ضد صادراتها النفطية، فضلا عن ذلك تعي ايران حقيقة اقتصادية مهمة وهي أن تقديرات خبراء النفط تشير الي نضوب المخزون النفطي في إيران ويقدرون لذلك ١٥ عاما، وهو ما يفسر التنقيب عن النفط في مياه الخليج وزيادة صادرات الغاز مقابل تناقص صادرات النفط، وبالتالي اعتماد إيران علي نفط جنوب العراق في تمويل مشروعات إيران التوسعية في المنطقة .

خريطة (٢)

حقول النفط العراقية والحقول المشتركة مع ايران في جنوب العراق



المصدر: آفاق الطاقة في العراق، تقرير خاص ضمن كتاب توقعات الطاقة في العالم، الانترنت

www.worldenergyoutlook/iraq

الاستنتاجات:

في ضوء المعلومات والتحليلات التي تم عرضها في موضوع البحث وذات الصلة المباشرة بإيران: الموقع الجغرافي والتطلعات الجديدة في منطقة الخليج العربي مع إشارة خاصة للعراق خرج الباحث بحصيلة من الاستنتاجات و على النحو الآتي:

١. سعت إيران إلى نهج سياسة جديدة للسيطرة على منطقة الخليج العربي متخذة من العراق النقطة الأكثر حساساً للانطلاق والهيمنة على جميع دول المنطقة .

٢. لا يتوقع ان تترك إيران العراق تحت أي ظرف من الظروف لعمق مصالحها فيه لاسيما وان العراق قد أصبح الرئة التي تتنفس منها ايران بسبب الضغوطات الاقتصادية الأمريكية عليها .

٣. المتغير الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والمتمثل في اعادة هيكلة الأنظمة العربية الحاكمة قد عزز من قوة إيران باعتبارها البلد الأكثر تماسكا .

٤. لم تغفل إيران عن أهمية ثروات بحر قزوين في تأمين حمايتها من خلال بناء علاقات طيبة مع روسيا الأمر الذي أثار حفيظة أمريكا وزيادة مخاوفها في تكوين محور إيراني روسي يقف بوجه المخططات الأمريكية في المنطقة .

٥. السياسة الاقتصادية والمائية والبحرية والنفطية قد تهدد سيادة العراق اذا ما استمرت على هذه الوتيرة لما لذلك من علاقة كبيرة بالتبعية بمختلف أشكالها ومن ثم يمثل تهديدا لمستقبل الدولة السياسي.

٦. إن وجود الولايات المتحدة حاضرة بثقلها العسكري في منطقة الخليج العربي سيترك أثراً خطيرة على مستقبل الأمن القومي الإيراني من جهة، وأضعاف فرص التقارب الإيراني العربي من جهة أخرى .

٧. بعد احتلال العراق وتغير النظام الحاكم في بغداد ظهرت مشكلة جديدة بين العراق وإيران، لم نسمع بها قبل عام ٢٠٠٣ إلا وهي الحقول النفطية المشتركة، ان ذلك ينم عن حجم المطامع الإيرانية في ثروات العراق النفطية .

مما تقدم نرى أن الموقع الجغرافي الإيراني الذي هو جزء من المقومات الطبيعية للدولة قد قبع خلفه حقائق ووقائع لا يمكن تجاهلها او التعامل معها سطحيًا انما يجب الوقوف عندها وتحليلها سيما موقع الجوار المباشر فقد أفضى ذلك الى هجمة سياسية واقتصادية وأمنية شرسة خلقت إشكاليات في وضع العراق الداخلي على مختلف الأصعدة وهي محاولة من إيران لإثبات الوجود والظهور كقوة إقليمية استعرضت قواها في العراق ومحاولة أيضا لإشغال أمريكا عن برنامج ايران النووي .

المصادر والهوامش:

- (١) عبد المنعم هادي علي، إيران في الاستراتيجية الأمريكية، مجلة أروك للعلوم الانسانية، المجلد الثاني ، العدد الثاني، سنة ٢٠٠٩ ، ص ١٥٠
- (٢) سعد الحمداي، العلاقات الروسية الإيرانية من ٢٠٠٣-٢٠١٠، مجلة السياسة الدولية، ٢٠١٢، ص ٢٨.
- (٣) جفري بارندر، المعتقدات الدينية لدى الشعوب ، ترجمة د. امام عبد الفتاح امام ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٧٣، بدون سنة طبع ، ص ٨٩.
- (٤) سامان سيبيري، الجغرافية السياسية للنفط ، مركز الدراسات الاشتراكية
- (٥) فهد مزيان خزار الخزار وحيدر عبد الواحد ناصر الازمة النووية الإيرانية التطورات- الدوافع -الدلالات الاستراتيجية ، مجلة دراسات إيرانية ، العدد ٣-٥ ، سنة ٢٠٠٦، ص ٢٠١
- (٦) عبد الجليل زيد المرهون، برامج التسلح في الخليج ودول الجوار ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ، سلسلة اوراق الجزيرة ، رقم (٢٥) سنة ٢٠١٢ ، ص ٥٦.
- (٧) عبد الجليل زيد المرهون ، صفقة الاسلحة الأمريكية للسعودية من منظور اقليمي ، مركز الجزيرة للدراسات ، تشرين الاول (٢٠١٠) بدون رقم صفحة .
- (٨) عبد الكريم حميد بريهي،تقييم الوزن السياسي لايران في ضوء مقومات الموقع والمساحة،مجلة دراسات إيرانية،العدد(٣) ،جامعة البصرة،٢٠٠١،ص٧
- (٩) عبد الجليل مرهون ، برامج التسلح في الخليج ودول الجوار ، مصدر سابق ، ص ٥٨
- (١٠) حسن ميلاني ، إيران والخليج العربي البحث عن الاستقرار،ابو ضبي مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى،١٩٩٦،ص١٣٥-١٣٦.
- (١١) ساجد شرقي محمد ،الدور الايراني في الشرق الاوسط بعد الحرب الأمريكية على الارهاب،مجلة دراسات إيرانية ، العدد (٨-٩)،٢٠٠٨،ص٢١
- (١٢) محمد كامل الربيعي، مستقبل العلاقات الايرانية العراقية، مجلة السياسة الدولية ، سنة ٢٠٠٨ ، ص ٦٤.
- (١٣) أحمد محمود ابراهيم حمدونة، السياسة الايرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي دراسة في المتغيرات الجوسياسية ٢٠٠٣-٢٠١٠، رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة الازهر - غزة،كلية الاداب والعلوم الانسانية ، سنة ٢٠١٢،ص١٠٤
- (١٤) محمد سعيد عبد المؤمن، أبعاد الحركة الإيرانية في العراق (: في) النفوذ الإيراني في العراق وانعكاساته الاقليمية، ورشة عمل، وحدة الأمن الإقليمي وثقافة السلام، برنامج الدراسات الإيرانية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٦٣
- (١٥) عبدالله حسون محمد ، مشكلة المياه بين العراق ودول الجوار والاثار الاقتصادية والسياسية الناجمة عنها ، دراسة في الجغرافية الاقتصادية ،مجلة الفتح ،المجلد ٥،الاصدار ٣٨، سنة ٢٠٠٩ ، ص ١٠٣.
- (١٦) عبد الأمير احمد عبد الله،الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران وأثرها على الاراضي الزراعية والامن المائي العراقي،مجلة جامعة تكريت للعلوم،المجلد ٢٠،العدد ٢٠١٢،١،ص٢.
- (١٧) قاسم محمد عبيد، موقع العراق البحري، دراسة جيوبولتيكية، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين.

(١٨) منعم صاحي العمار ،اتفاقية الجزائر والشراكة الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة ،قضايا سياسية

،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهدين،العدد ١٧،٢٠٠٩،ص ١٨

(١٩) آفاق الطاقة في العراق ،تقرير خاص ضمن كتاب توقعات الطاقة في العالم ،الانترنت

www.worldenergyoutlook/iraq

(٢٠) سامان سيهري، الجغرافية السياسية للنفط ، مركز الدراسات الاشتراكية ، مصدر سابق .

Iran: geographical location and new geopolitical aspirations in the Gulf region with particular reference to Iraq

Dr. Bashar Mohammed Owaid
college of Arts / Baghdad University
Department of Geography

Abstract:

The geographical location is an important component of the physical elements affecting the power of the state, so came the study to look at the nature of the trends of Iran in light of its geopolitical, location and how they took advantage of Iran this important location, especially after the year ٢٠٠٣ after it has the political environment (regional and international) is suitable. The study included several topics, including the importance of the site geographical location Iran, particularly its importance to NATO states and the United States specially.

Then the role of Iran in the Middle East in light of regional and international changes, as what happened in recent years has changed the equation of the balance of power in the region in favor of Iran, especially after the collapse of Arabian system anti orientations of Iran in the region and the impasse that was subjected to the armies of the United States in Iraq and Afghanistan it could make way plenty of room in Iran's interference strongly in the affairs of the countries of the Arabian Gulf and Iraq in particular, taken from Iraq as a springboard towards the creation of a vital area in most countries in the region, then the Iranian policy toward Iraq, which has taken the aspects and many forms including

: economic policy and aquatic and marine and oil) and then went to study in light of the information and analysis to a set of conclusions was the most important of which is that iran not expected to leave iran under any circumstances for the depth of interest in it, especially since Iraq has become a lung-breathing, including Iran, because of the economic pressures of America on it.